مراقبة
حقوق
الإنسان

الأراضي الفلسطينية المحتلة

مسألة أمن

العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299

www.hrw.org

مراقبة حقوق الإنسان

مسألة أمن

العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات

في أغلب الأحوال، تكون النساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يتعرضن إلى العنف الأسري هنّ من يدفع ثمن ما يصيبهنّ من إساءات. وكثيراً ما يتجاهل نظام العدالة الجزائية والجهات التي تقدم الرعاية الصحية هذه الإساءات ويتركون النساء والفتيات الفلسطينيات من غير حمايةٍ تقريباً. كما تتغاضى القوانين التمييزية القاصرة عن العنف فتعمل على استمرار حالة إفلات مرتكبي الإساءات فعلياً من العقاب. وترى معظم النساء والفتيات أن من العبث التماس العدالة في قضايا العنف الأسري. أما اللواتي تبلغن عمّا يصيبهنّ فتواجهن سلطاتٍ تضع في صدارة اهتماماتها ضرورة تجنب "الفضيحة" والحفاظ على سمعة الأسرة على حساب صحة الضحية وحياتها.

ومن خلال شهادات من تعرضن للعنف، يكشف هذا التقرير عن نواقص خطيرة في معالجة السلطة الفلسطينية لمشكلة العنف الأسري. فلا يوجد تشريعٌ يجرّم هذا النوع من العنف؛ ولا يعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة في قانوني العقوبات النافذين في الضفة الغربية وغزة؛ ولا يحق لغير الأقارب الذكور تقديم الشكاوى المتعلقة بسفاح القربى نيابة عن القصّر. أما المغتصب الذي يوافق على الزواج من ضحيته فيتمتع بالإعفاء من العقوبة. وتطبق المحاكم قوانين تخفف الأحكام في جرائم القتل المرتكبة في "نوبة غضب" حتى في حالات جرائم "الشرف" التي سبق الترصد فيها. وتطبق الحكومة القوانين التي تعاقب على العنف تطبيقاً متراخياً. وهذا عائدٌ جزئياً إلى قلة الخبرة والتدريب بالنسبة للشرطة والأطباء، وضعف إرادة التعامل الجدي مع العنف الأسري. وفي حين توجد في الضفة الغربية ملاجئ صغيرة لضحايا العنف المنزلي، فإن سبل الوصول إليها غير متوفرةٍ أمام جميع الضحايا. ولا يوجد في غزة أي ملجأ لضحايا العنف من النساء.

ولا ريب في أن السلطة الفلسطينية تواجه في هذه المرحلة تحدياتٍ اقتصادية وسياسية وأمنية مرهقة تعرقل قدرتها على الاستجابة إلى جميع المشاكل الاجتماعية والجزائية. لكن السلطة، رغم هذه التحديات، أفلحت في بناء مؤسساتٍ جديدة وفي إصلاح بعض القوانين وتوحيدها مثل القوانين التي تحكم النظام القضائي وحقوق الطفل. وينبغي فعل الأمر عينه الآن لحماية النساء والفتيات من العنف الأسري.

إن السلطة الفلسطينية قادرةٌ (حتى في هذا المناخ الصعب) على اتخاذ بعض التدابير لمكافحة العنف الأسري. ويدعوها هذا التقرير إلى اعتماد سياسات وتوجيهات لمعالجة مشكلة العنف الأسري بما ينسجم مع المعايير الدولية، ومن أجل تدريب موظفي الحكومة على التصرف السليم إزاء هذا العنف. وعلى السلطة الفلسطينية أيضاً سن قانون خاص بالعنف الأسري وإبطال القوانين التمييزية التي تحول دون السعي إلى معالجته.

رام الله. نساء فلسطينيات يحتججن على العنف ضد النساء.
© 2005، عباس مومني/وكالة فرانس برس/غيتي إيماجز.